



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN SAHAR  
Date : 31-3-94.....  
Photo No. : 151.....

## "قضية لافون" جديدة

اتهام رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض نبيل شعث جهات في الجيش الاسرائيلي بالسعي الى خريطة مفاوضات الحكم الذاتي ليس الاول من نوعه. فقد صدر كلام كهذا عن مسؤولين فلسطينيين قبل اشهر عندما بدأ قادة "صقور فتح" يتساقطون في الاراضي المحتلة برصاص جنود اسرائيليين، على رغم انهم كانوا اعلنوا التزامهم الهدنة التي قررتها منظمة التحرير (بعضهم ذهب الى حد تسليم نفسه تعبيراً عن حسن النية). كذلك صدرت تحليلات مشابهة لتفسير امتناع الاجهزة الاسرائيلية والجيش عن التحرك لكبح جماح باروخ غولدشتاين، مرتكب جريمة الحرم الابراهيمي. لكن ما يستوقف في كلام شعث، وفي الحادثة التي كان يتكلم عنها، اي مقتل ستة من "صقور فتح" في جباليا، انهما يأتيان بعد تبلور نظرية تنسب التطور الاسرائيلي المفترض في تفجير كنيسة سيدة النجاة الى عمل جزء من الاجهزة الاسرائيلية خرج عن طاعة رئيس الحكومة اسحق رابين. وقد جاء اجلي تعبير عن هذه النظرية على صفحات جريدة "السفير" التي تحدثت عن تقاطع بين ضباط في جهاز المخابرات العسكرية "شين بيت" ذوي هوى ليكودي وشمعون بيريز نفسه. فهل يعني هذا التزام بين تحليلات فلسطينية واخرى لبنانية (ولكل منها ما يبررها على حدة) ان الجهاز العسكري والمخابراتي الاسرائيلي بات يشهد حرباً داخلية خفية او، اذا جاز التعبير، "حرباً داخل الحرب"؟

لا شك ان القفز الى مثل هذا الاستنتاج سيكون متسرعاً، على رغم اغراءاته. ان انه قد يعني ان سلطة اسحق رابين منخورة الى درجة انه صار عاجزاً عن السيطرة على ما هو قطعاً اهم ما في الدولة الاسرائيلية، اي الجيش والمخابرات، الامر الذي لا توحى به متابعة يوميات السياسة الاسرائيلية.

في المقابل، ثمة عناصر عدة تساهم في اعطاء شيء من الصدقية الى كلا الطرفين. اول هذه العناصر ان الاجهزة الاسرائيلية "جسمها ليس" وان تاريخها يشهد انها لم تكن دوما جسما موحدا، بل كانت احيانا عرضة لتلاعب جزء منها على الجزء الآخر. وكان اهم دليل على ذلك ما اتفق على تسميته "قضية لافون" التي عكرت صفو الحياة السياسية الاسرائيلية لعقد من السنين ونيف.

كان بنحاس لافون وزيرا للدفاع في حكومة موشي شاريت الذي خلف بن غوريون على اثر اعتزاله السياسة في نهاية ١٩٥٣. (وكانت تسببت بهذا القرار الضجة التي اثارتها في اسرائيل مجزرة قرية القبية في الضفة على يد وحدة من المظليين يقودها ارييل شارون). وفي عهد لافون هذا، حدث ان اكتشفت السلطات المصرية شبكة ارامية اسرائيلية استهدفت مصالح غربية في القاهرة، في سعي لاستئثار الغرب ضد الرئيس عبد الناصر. وكان من نتيجة الفضيحة التي اثارها الشبكة ان لافون اضطر الى الاستقالة بعد اشهر، مما فتح الباب امام عودة بن غوريون الى وزارة الدفاع في مرحلة اولى والى رئاسة الحكومة في مرحلة ثانية، أي في نهاية ١٩٥٥. الا ان "قضية لافون" لم تنته عند هذا الحد. على العكس اخذت بالتفاعل على مر السنين مع بروز معطيات جديدة كان مؤداها ان لافون لم يتورط وحده في الحملة الارهابية، بل ورطه عمدا رجال بن غوريون في وزارة الدفاع، وفي مقدمهم المدير العام للوزارة شمعون بيريز ورئيس الاركان موشي دايان، وذلك من اجل اتاحة المجال امام عودة بن غوريون وازاحة شاريت. وظلت القضية تتفاعل حتى اواسط الستينات الى ان انتهت بالاعتزال الثاني والنهائي لبن غوريون.

لماذا التذكير الآن بهذه القضية؟ لأنها شكلت نمطا يستدب تقليده، اذا ثبتت نظرية تأمر جزء من الاجهزة الاسرائيلية. الا ان نمط التلاعب هذا ليس حكرا على الخبرات المخابراتية الاسرائيلية. فالمعروف ان جميع المخابرات في العالم تخضع لمحاولات تجانب من هذا النوع. ما هو خاص باسرائيل شيء آخر: انه خبرة الصحفيين في التعامل، وان يشي من التأخير، مع هذا النوع من المؤامرات. لذلك، فإن ما يمكن توقعه، في حال ثبوت ما يقال، هو الصدى الذي ستعطيه الصحافة الاسرائيلية للقضية. اما اذا لم يثبت الامر، فلا يتوقع ان تتلف الامر اي صحافة اخرى.

**سمير قصير**